أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي:
دراسة تحليلية قياسية لعينة من دول شمال إفريقيا خلال الفترة 2000 – 2020

The impact of migrant remittances on economic growth: A analytical and econometric study of a sample of North African countries during the period 2000 – 2020

طيوب عبد القادر[1]، حوشين يوسف[2*]

1. جامعة البليدة 2–لونيسي علي– الجزائر
2. جامعة البليدة 2–لونيسي علي– الجزائر

تاريخ الاستلام: 18/07/2022؛ **تاريخ القبول**: 21/08/2022

الملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل وقياس العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي في بعض دول شمال افريقيا ممثلة في الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا ومصر، خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020. وذلك باستخدام نماذج بيانات البانل وتحليل التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة. وخلص البحث إلى وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين مؤشر التحويلات المالية للمهاجرين ومؤشر النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الخام). ونظرا لوجود علاقة تكامل مشترك بين هذه المؤشرات فقد تم تقدير العلاقتين على المديين الطويل والقصير معا، وتبين أن للتحويلات المالية للمهاجرين تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي في المدى الطويل فزيادة وحدة واحدة في التحويلات المالية تؤدي الى ارتفاع النمو الاقتصادي بـ 7,48 وحدة، بينما يعد تأثيرها أضعف نسبيا على المدى القصير حيث يرتفع النمو الاقتصادي بـ 0,82 وحدة فقط عندما ترتفع التحويلات المالية بوحدة واحدة. وهذه النتائج تتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، والتي تنص على أهمية التحويلات المالية للمهاجرين ومساهمتها الإيجابية في تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان الأصلية للمهاجرين، وبالنسبة للعينة المدروسة فإنها تبقى مهمة خصوصا أنها تساهم في دخول العملة الصعبة وإدخال هذه التحويلات المالية في الدائرة الاقتصادية كمشاريع استثمارية، وكذا تحسين المستوى المعيشي لعائلات المهاجرين وخلق الطلب، وما له من آثار اجتماعية واقتصادية مهمة.

الكلمات المفتاحية: تحويلات مالية للمهاجرين، نمو اقتصادي، نماذج بانل، تكامل مشترك.

Abstract: This research paper aims to analyze and measure the relationship between migrant remittances and economic growth in some North African countries represented in Algeria, Morocco, Tunisia, Libya and Egypt, during the period from 2000 to 2020. This is done using panel data models and analysis of co-integration among the study variables. The research concluded that there is a long-term equilibrium relationship between the remittances index for immigrants and the economic growth index (GDP). In view of the existence of a co-integration relationship between these indicators, the two relationships were evaluated in the long and short term together, and it was found that remittances of immigrants have a significant positive impact on economic growth in the long term. An increase of one unit in remittances leads to an increase in economic growth by 7.48 units, while Its impact is relatively weaker in the short term as

* حوشين يوسف

economic growth rises by 0.82 units only when remittances rise by one unit. These results are consistent with the economic theory and previous studies, which stipulate the importance of remittances of immigrants and their positive contribution to achieving economic growth in the countries of origin of immigrants, and for the studied sample, they remain important, especially as they contribute to the entry of hard currency and the introduction of these remittances into the economic circle as investment projects. As well as improving the standard of living of immigrant families and creating demand, and its important social and economic impacts.
Keywords: Migrant remittances, economic growth, panel models, co-integration.
Résumé: Ce document de recherche vise à analyser et à mesurer la relation entre les transferts de fonds des migrants et la croissance économique dans certains pays d'Afrique du Nord (Algérie, Maroc, Tunisie, Libye et Égypte), au cours de la période allant de 2000 à 2020. Ceci est fait à l'aide de modèles et d'analyses de données de panel. de co-intégration entre les variables de l'étude. La recherche a conclu qu'il existe une relation d'équilibre à long terme entre l'indice des transferts de fonfds pour les immigrants et l'indice de croissance économique (produit intérieur brut). Compte tenu de l'existence d'une relation de co-intégration entre ces indicateurs, les deux relations ont été évaluées à long et à court terme ensemble, et il a été constaté que les transferts de fonds des immigrés ont un impact positif significatif sur la croissance économique à long terme. une augmentation d'une unité des transferts de fonds entraîne une augmentation de la croissance économique de 7,48 unités, tandis que son impact est relativement plus faible à court terme, car la croissance économique n'augmente de 0,82 unité que lorsque les transferts de fonds augmentent d'une unité. Ces résultats sont cohérents avec la théorie économique et les études antérieures, qui stipulent l'importance des transferts de fonds des immigrés et leur contribution positive à la réalisation de la croissance économique dans les pays d'origine des immigrés, et pour l'échantillon étudié, ils restent importants, d'autant plus qu'ils contribuent à l'entrée de devises fortes et à l'introduction de ces transferts de fonds dans le circuit économique en tant que projets d'investissement, ainsi qu'à l'amélioration du niveau de vie des familles immigrées et à la création de la demande, et à ses importants impacts sociaux et économiques.
Mots-clés: Transferts de fonds des migrants, croissance économique, modèles de panel, co-intégration.

1- تمهيد :

تعتبر العديد من الدول خصوصا النامية منها التحويلات المالية للمهاجرين من بين أهم الموارد لإدخال العملة الصعبة ، متفوقة في ذلك على الاستثمار الأجنبي في الكثير من الحالات، كما تساهم التحويلات المالية للمهاجريين مساهمة فعالة وإيجابية في دفع عجلة تنمية اقتصاديات هذه الدول، ولكن لا تزال عديد الدول غير مستفيدة من هذا المورد الهام، نتيجة عدم تنظيمه وتعتبر من أهم مصادر التمويل المفقودة لغياب إطار قانوني وتنظيمي خاص بها، ونجاح معظم الدول وتطورها الاقتصادي يعود إلى ايلائها الاهتمام الكبير واللازم للتحويلات

المالية للمغتربين وجعلها عاملا مهما من عوامل الدخل الوطني بل ومصدرا من مصادر العملة الصعبة. ويتوقع البنك الدولي أن تواصل تحويلات المغتربين إلى المنطقة العربية ارتفاعها مستفيدة من عودة النمو في أوروبا والزيادة في أسعار النفط بمنطقة الخليج، وأعلنت المؤسسة المالية الدولية في تقريرها "موجز الهجرة والتنمية"، الصادر في نوفمبر 2021، أن تنمو التحويلات إلى البلدان النامية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 9.7 في المائة في نهاية العام الحالي كي تستقر في حدود 62 مليار دولار أي ما يمثل نسبة 11 % من مجموع التحويلات المالية الواردة إلى مختلف دول العالم.

ومنه تعتبر ظاهرة التحويلات المالية للمهاجريين نحو بلدانهم الاصلية ظاهرة اقتصادية جديرة بالدراسة والتعمق، خصوصا مع التطور التكنولوجي الذي تعرفه الخدمات المالية التي تقدمه البنوك وغيرها، ما ساهم في سهولة تنقل الأموال بين الدول وتشجيع المغتربين على تحويل مبالغ مالية معتبرة لذويهم في بلدانهم الأصلية. وتعتبر دول شمال إفريقيا خاصة الجزائر، مصر، تونس، المغرب، ليبيا، من بين الدول التي لها جالية كبيرة من المهاجرين خارج بلدانهم، يشتغلون خاصة في البلدان الأوروبية في مختلف القطاعات الاقتصادية، ويقومون بتحويل جزء من مداخيلهم نحو بلدانهم الأصلية.

1.1– إشكالية الدراسة: مما سبق نطرح الإشكالية التالية: **ما مدى تأثير التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا خلال الفترة 2000–2020؟**

2.1– فرضيات الدراسة: قصد الإجابة على إشكالية البحث، ننطلق في بحثنا من الفرضيات التالية:

- توجد علاقة ارتباط موجبة قوية بين مؤشر التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا.
- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين بين التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا.
- يوجد تأثير إيجابي لتحويلات المهاجرين الداخلة لبلدانهم الأصلية على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا.

3.1– حدود الدراسة: تم استخدام بيانات سنوية للفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2020 لخمس دول من شمال افريقيا (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا ومصر).

4.1– الدراسات السابقة: فيما يلي سنقوم بإدراج مجموعة من الدراسات التي تناولت التحويلات المالية للمهاجرين وتأثيرها على النمو الاقتصادي

- **دراسة الباحثة رشا سيروب** بعنوان: "أثر التحويلات على النمو الاقتصادي في سورية (سيروب، 2021، صفحة 661)، أجريت هذه الدراسة من أجل تقييم تأثير التحويلات على النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 2000–2017 باستخدام نموذج إنجل–جرانجر ذي الخطوتين، وجوهانسون لتقدير السلاسل الزمنية". أظهرت الدراسة وجود علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والتحويلات حيث تسهم التحويلات بأثر سلبي على النمو

الاقتصادي وكذلك الأمر بالنسبة للاستثمار في رأس المال البشري، أما المستوردات والاستثمار الحكومي فقد بينت النتائج وجود علاقة إيجابية على المديين القصير وطويلة الأجل.

- **دراسة كل من موبينزون ابوفاليف وريكاردو بوستيلو** بعنوان "تأثير التحويلات على النمو الاقتصادي والحد من الفقر بين بلدان رابطة الدول المستقلة" (Abduvaliev & Bustillo, 2020, pp. 525-546)، هدف هذه الورقة البحثية هو تقييم تأثير التحويلات على النمو الاقتصادي والحد من الفقر بين دول ما بعد الاتحاد السوفياتي، مقارنة بمصادر خارجية أخرى لرأس المال، مثل المساعدات الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر. تم استخدام مجموعة بيانات بانل حول النمو الاقتصادي وتقديرات الفقر (عدد الفقراء، فجوة الفقر وشدة الفقر) في 10 جمهوريات سابقة مختارة من الاتحاد السوفيتي السابق، أو ما يعرف بكومنولث الدول المستقلة (CIS). خلصت الدراسة إلى أنه في المتوسط، تؤدي الزيادة بنسبة 1٪ في تدفقات التحويلات إلى ارتفاع بنحو 0.25٪ في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض بنسبة 2٪ في شدة الفقر. يبدو أن التحويلات قد أدت إلى انخفاض كبير في معدلات الفقر من خلال زيادة الدخل وتسوية مستويات الاستهلاك.
- **دراسة الباحثة جمانة محمد الطفيلي** بعنوان أثر تحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي في لبنان (Toufaili، 2019)، تناولت هذه الورقة تأثير التحويلات على النمو الاقتصادي في لبنان، وقد تم الحصول على بيانات سنوية من عام 2003 إلى عام 2017 لكل من التحويلات والناتج المحلي الإجمالي للبنان من مؤشرات التنمية للبنك الدولي، وتم تحليلها باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS). وكشفت نتائج الدراسة أن تدفق التحويلات إلى لبنان له تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي. وتبين كذلك أن زيادة النسبة المئوية في التحويلات ستؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنحو 2٪ عند مستوى أهمية أقل من 1٪، وتقترح الباحثة على الحكومة تشجيع المهاجرين اللبنانيين في المهجر لاستثمار أموالهم في البلاد وهذا بإتباع سياسة مواتية وجذابة للاستثمار وبهذا يمكن الاستفادة الكاملة من التحويلات المالية المحتملة.
- **دراسة الباحثة بثينة الأسمايي ادرري** بعنوان "تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج: سياقها وتيرتها وآفاق تعزيزها" (الأسمايي ادرري، 2015)، يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في تحليل السياق العام للهجرة المغربية، وديناميات تحويلات الأموال التي يقوم بها المواطنون المقيمون بالخارج المنحدرون من ثلاثة بلدان من المنطقة دون الإقليمية شمال أفريقيا (الجزائر والمغرب وتونس)، وذلك على سبيل المقارنة. وخلصت الدراسة الى أن حجم تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج 57,9 مليار درهم سنة 2013، أي ما يمثل 6,6 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي المغربي. ومقارنة مع بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث نسبة التحويلات إلى الناتج الداخلي الإجمالي، يأتي المغرب في الرتبة الأولى على الصعيد المغاربي، تليه تونس والجزائر، بينما تأتي فلسطين في الرتبة الخامسة، ثم ليبيا، فاليمن، ثم مصر. وفيما يخص حجم التحويلات ضمن الادخار الوطني الإجمالي، يتعزز الادخار في المغرب بتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج. ومثلت هذه التحويلات 25 في المائة من إجمالي الادخار الوطني سنة 2013. كما تُعد مساهمة التحويلات في توازن رصيد الميزان التجاري جلية جدا.

وساهمت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج في تغطية 30 في المائة من العجز التجاري سنة 2013. كما خلصت الدراسة أيضا الى وجود اختلاف في سلوك الجيل الأول والثاني والثالث للمهاجرين، وبالتالي يمثل تأثير الأجيال أيضا أحد محددات التحويلات. ويتعلق الأمر بالمهاجرين المنحدرين من الجيل الأول الذين يميلون إلى المحافظة على روابط أوثق مع البلد الأصل وعلى المحافظة على تدفقات الأموال، حيث يميل المغاربة المقيمون بالخارج الذين يتراوح عمرهم ما بين 40 و64 سنة إلى إنجاز أكبر حجم من التحويلات. ويزيد ملمح المهاجرين الجدد المتمدرسين والمتطلعين إلى نمط عيش أفضل، في هذا الميل، إذ يفضل هؤلاء المهاجرين الجدد الاندماج في مجتمعات الاستقبال بدل تحويل ادخارهم نحو بلدهم الأصل من منظور عودة قريبة إليه.

2- بعض المفاهيم الأساسية حول الهجرة والنمو الاقتصادي: فيما يلي سيتم التطرق إلى اهم المفاهيم الخاصة بالهجرة والنمو الاقتصادي للإحاطة بالجوانب النظرية للمقال

1.2- تعريف المهاجر والهجرة: تُعرِّف المنظمة الدولية للهجرة المهاجر بأنه (المنظمة الدولية للهجرة، 2022): "أي شخص ينتقل أو انتقل عبر حدود دولية أو داخل دولة بعيدًا عن مكان إقامته المعتاد، بغض النظر عن: وضعه القانوني، وما إذا كانت الهجرة طوعية أو غير طوعية ودون التطرق لأسباب الانتقال، أو مدة الإقامة". كما عرّفته الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم لعام 1990 في الفقرة (أ) من مادّتها الثانية المهاجر على أنه: الشخص الذي سيندمج أو أُدمج في نشاطات مربحة أو ذات أجر في دولة لا تُعتبر موطنه الأصلي. وعليه تعرف الهجرة، بمعنى عام، على أنها عملية انتقال شخص أو مجموعة أشخاص من مكان إلى آخر، إما من منطقة ريفية إلى مدينة، أو من مقاطعة أو محافظة في بلد معين إلى أخرى في البلد نفسه، أو من بلد إلى بلد آخر لسبب من الأسباب الطاردة كالحروب والصراعات، أو الظروف البيئية وغيرها. أمّا في الأدبيات الأجنبية فتتعدد المصطلحات الدالة على الهجرة، حيث توجد كلمة Immigration التي تستخدمها دول الاستقبال وتعني 'التوطين' الذي يشار به إلى المهاجر الذي سيستوطن لأجل العمل ثم يرجع إلى وطنه الأصلي، بالتالي فهذه الدول تهتم بوضع المهاجرين وكيف سيُسهمون في النشاط الاقتصادي والمشاكل الناتجة عن تواجدهم في الدول المستقبلة. كما توجد كلمة émigration التي تستخدمها دول الإرسال وتعني " التروّح والارتحال ." بينما يُشار إلى 'الهجرة التطوعية' بكلمة migration التي تعني الانتقال.

2.2- مفهوم التحويلات المالية للمهاجرين: يقصد بتحويلات المهاجرين كل ما يرسله المهاجرون إلى الوطن كجزء من أرباحهم على شكل أموال أو سلع لإعالة أسرهم، وقد شهدت السنوات القليلة الماضية نموا سريعا في تحويلات المهاجريين خصوصا المالية منها وتمثل الآن أكبر مصدر للدخل الأجنبي للعديد من الاقتصادات النامية. وتميل تدفقات التحويلات إلى أن تكون أكثر استقرارًا من تدفقات رأس المال، وتميل إلى أن تكون معاكسة للتقلبات الدورية – وتتزايد خلال فترات الانكماش الاقتصادي أو بعد كارثة طبيعية عندما تنحو تدفقات رأس المال الخاص إلى الانخفاض. في البلدان المتأثرة بالنزاع السياسي، غالبًا ما تكون شريان الحياة الاقتصادي للفقراء. ورغم أن تحويلات المهاجرين تشكل مصدر مهم للعملة الصعبة إلا أن ارتفاع تكاليف تحويل الأموال، الا أن هيمنة خدمات التحويل،

بسبب الافتقار إلى التسهيلات المصرفية الموثوقة، يقللان من الحجم الفعال والأثر الإنمائي للتدفقات خصوصا في البلدان النامية التي لم يتطور نظامها المصرفي، ما يحتم على هذه الدول تطوير النظام المصرفي وتقديم تسهيلات لخدمات تحويل الأموال بين الدول بكل أمان ومصداقية.

3.2– مفهوم النمو الاقتصادي: أجمع أغلب الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي والذي يؤدي بدوره إلى الزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري، حيث اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء، ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها (روب موريس و ترجمة هشام متولي، 1979، صفحة 9). فالنمو الاقتصادي يشير إلى زيادة في إجمالي الإنتاج حيث ترتبط المكاسب الإجمالية في الإنتاج بزيادة متوسط الإنتاجية الحدية، مما يؤدي إلى زيادة الدخل، ويلهم المستهلكين لفتح محافظهم وشراء المزيد، وهذا يقودنا الى جودة حياة أعلى. كما يعمل النمو الاقتصادي على زيادة أرباح الشركات من خلال ارتفاع قيمة أسهمها المالية؛ الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة استثماراتها، وزيادة الطلب على الأيدي العاملة، مما يساهم في خفض معدلات البطالة ورفع معدل دخل الأفراد.

4.2– قياس النمو الاقتصادي: بما أن النمو الاقتصادي ظاهرة كمية فهذا يعني انه يمكن قياسه ويعبر عنه بمعدل النمو الاقتصادي وهو المعدّل خلال السنة الذي يزيد فيه دخل قطاع صناعيّ معين أو دولة ما، وهو مقياس يُستخدم لقياس نمو الاقتصاد بين فترات زمنيّة متنوعة؛ من حيث استخدام نسب مئويّة، كما يُعدُّ مقياساً لنسبة التغيرات المؤثرة في الناتج المحليّ الإجماليّ للدولة من عام إلى آخر(CHAPPELOW, 2020) . ويقاس النمو الاقتصادي بمعدل سنوي يسمى معدل النمو الاقتصادي GE= (GDP2-GDP1) X 100/ GDP1:GE

حيثGDP_1 : الناتج الخلي الخام للسنة السابقة GDP_2 : الناتج الداخلي الخام للسنة الحالية.

ويكون هذا المعدل اسمي أو حقيقي، وذلك حسب قيمة الناتج المحلي الإجمالي (اسمي أو حقيقي).

3 – الطريقة والأدوات: سنقوم في هذا العنصر بدراسة تطبيقية باستخدام بيانات البانل، على عينة من دول شمال إفريقيا، من خلال تحليل وقياس أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي. تتمثل هذه الدول في: الجزائر، ليبيا، مصر، المغرب وتونس (5 مقاطع)، للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2020. مع الإشارة إلى أن البيانات سنوية للفترة المذكورة أعلاه ومتحصل عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي. وسنستعين في هذه الدراسة ببرنامج القياس الاقتصادي والسلاسل الزمنية (EVIEWS) في تحليل المتغيرات وإجراء الاختبارات الإحصائية وكذا تقدير مختلف النماذج.

- **التعريف بمتغيرات الدراسة:** قصد تحليل وقياس الأثر، فقد تم اختيار المتغيرات التالية:

1- **المتغير التابع**: النمو الاقتصادي تم قياس النمو الاقتصادي بمؤشر الناتج الداخلي الخام (GDP) بأسعار ثابتة للدولار الأمريكي (constant) مع أخذ سنة الأساس 2015، وذلك بغية قياس التغير الحقيقي في الناتج المحلي الخام.

2- **المتغير المستقل**: التحويلات المالية للمهاجرين، وتم اعتماد مؤشر التحويلات المالية (بالدولار الأمريكي) للمهاجرين من البلد المستقبل (الذين يقيمون فيه) نحو بلدهم الأصلي (بلدان شمال إفريقيا).

4- دراسة تحليلية لتطور مؤشر النمو الاقتصادي ومؤشر التحويلات المالية في دول شمال افريقيا:

سنقوم بالتحليل الإحصائي لتطور مؤشر النمو الاقتصادي ومؤشر التحويلات المالية بالاعتماد على عينة الدراسة (الجزائر، ليبيا، مصر، المغرب، تونس)، للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2020.

1.4- معدل النمو الاقتصادي (ge): ونعبر عنه خلال دراستنا بمعدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي معبرا عنه بنسبة مئوية سنوية، ونرمز له بالرمز (ge)، ويتميز النمو الاقتصادي بصفة عامة في دول شمال إفريقيا بعدم الاستقرار وذلك راجع لعدة أسباب منها: ضعف البنية الاقتصادية لهذه الدول وهشاشتها بالإضافة عدم وضوح واستقرار السياسات الاقتصادية بها، ضف الى ذلك عدة عوامل أخرى كقلة الاستثمار والتخلف التكنولوجي والتقني والعلمي والأزمات السياسية التي عرفتها هذه البلدان مؤخرا، أو ما عرف بثورات الربيع العربي. وفيما يلي يوضح التمثيل البياني التالي يبين هذا التطور:

تمثيل بياني 1: تطور النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا في الفترة ما بين 2000-2020

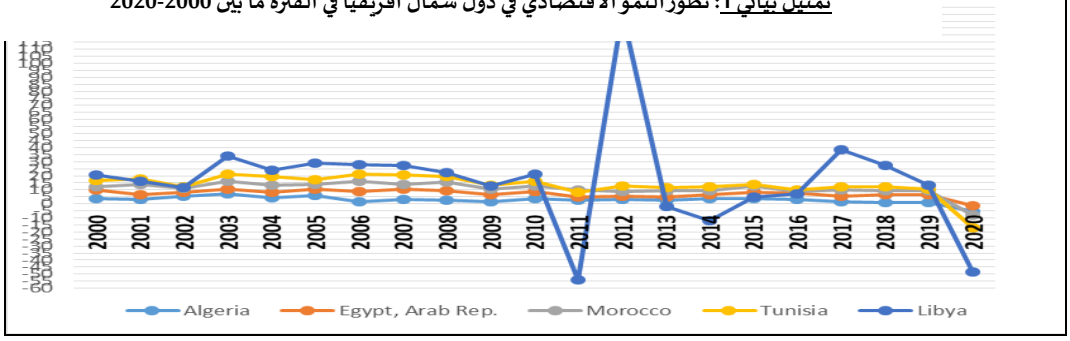

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي WDI

من خلال المنحنى البياني المبين أعلاه المتعلق بتطور معدل النمو الاقتصادي (ge) للدول محل الدراسة للفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2020 يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- **بالنسبة لدول الجزائر، المغرب، تونس ومصر**: تم تسجيل تذبذب معدل النمو الاقتصادي وعدم استقراره من سنة الى أخرى، حيث كان معدل النمو محصورا بين القيمتين (7,6 %) كأعلى قيمة، والمسجلة بدولة المغرب سنة 2006 و (-9,2%) كأدنى قيمة مسجلة بتونس سنة 2020، ولم تستطع هذه الدول المحافظة على وتيرة ارتفاع النمو ما عدا من سنة إلى ثلاثة سنوات على الأكثر لينتج عن ذلك انخفاض في معدل النمو.

- ✓ تسجيل استقرار في معدل النمو الاقتصادي لدولة الجزائر بالنسبة للفترة 2010 -2014، ثم انخفضت بعد ذلك الى غاية 2020، وذلك راجع إلى انخفاض أسعار البترول عالميا خلال سنة 2014، وكذا جائحة كورونا كوفيد 19، مما أثر سلبا في معدل نموها الاقتصادي علما أن الاقتصاد الجزائري مبني بصفة شبه كلية على الجباية البترولية.
- ✓ خلال سنة 2011 المصادف لما يعرف بثورات الربيع العربي، فإن معظم الدول محل الدراسة سجلت انخفاض بصفة عامة في معدل نموها الاقتصادي خاصة دولة تونس التي سجلت أدنى نسبة وهي سالبة قدرها (- 1,92 %).
- ✓ تسجيل انخفاض حاد في معدل النمو الاقتصادي خلال سنة 2020، بسبب جائحة كورونا كوفيد 19، حيث سجلت أدنى نسبة بدولة تونس كذلك وهي سالبة وتقدر بـ (- 9,2 %).
- ✓ بصفة عامة معدلات النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة متقاربة مع فروقات بسيطة من سنة الى أخرى.

➢ **بالنسبة لدولة ليبيا:**

- ✓ نلاحظ أن النمو الاقتصادي لدولة ليبيا متذبذب خلال الفترة 2000-2020، وهذا راجع لاعتماد اقتصادها بصفة كلية على الصادرات النفطية، كما تأثر كذلك بعدم الاستقرار.
- ✓ تعتبر أقل نسبة سجلت خلال سنة 2011 وهي نسبة - 62.1 % وهذا بسبب التوقف الشبه كلي لإنتاج النفط وتصديره خلال شهور وانخفاض الإيرادات الحكومية وارتفاع عجز الموازنة إلى مستوى قياسي فاق 40 % من قيمة الناتج، ليقفز مباشرة إلى أعلى مستوى وهو 123.1 % خلال سنة 2012، وهذا بسبب ارتفاع حجم انتاج وتصدير النفط والذي فاق 95 % من الصادرات وبداية ارتفاع سعر النفط خلال هذه المرحلة.
- ✓ خلال السنوات من 2013 الى 2016، نلاحظ أن النمو الاقتصادي يأخذ قيم سالبة تتراوح بين -2.8 و-24، وهذا ناتج عن توقف تصدير النفط خلال شهور بسبب تواصل الصراعات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي بهذا البلد.
- ✓ بعد سنوات الركود بين 2013 و2016، حقق الاقتصاد الليبي نموا قياسيا بلغ 26.7 % سنة 2017، وذلك بعد تسجيل نوع من الاستقرار السياسي واستئناف عملية التصدير.

2.4- تحويلات المهاجرين: يوضح التمثيل البياني أدناه تطور التحويلات المالية للمهاجرين الداخلة نحو بلدانهم الأصلية في دول شمال افريقيا خلال الفترة 2000-2020:

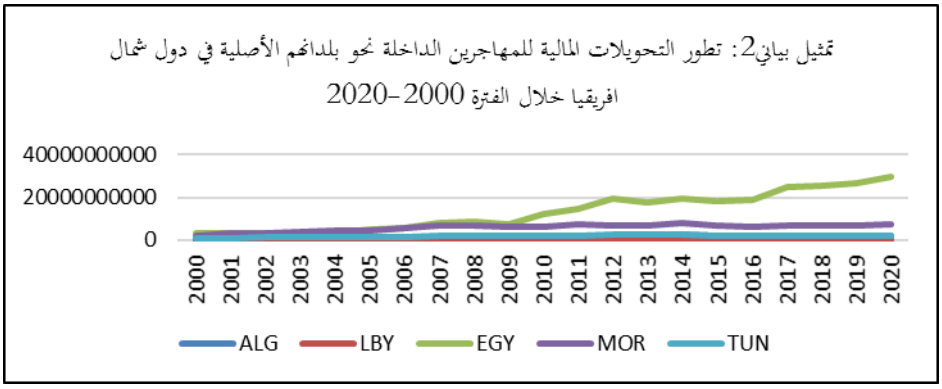

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي WDI.

✓ يظهر من التمثيل أن دول الجزائر تونس والمغرب تعرف استقرار من ناحية تحويلات المهاجرين، وتعتبر نسبتها متواضعة جدا الى ضعيفة اذا ما قورنت بتحويلات المهاجرين لدولة مصر التي نلاحظ أنها في تزايد مستمر مع مرور السنوات و هذا يمكن تفسيره الى زيادة أعداد المهاجرين المصريين مقارنة بغيرهم من مهاجري منطقة شمال افريقيا وباعتبار أن دولة مصر ذات كثافة سكانية كبيرة تقدر بحوالي 106 مليون نسمة، ما يقابله مجموع سكان الدول المتبقية معا حيث نجد عدد سكان الجزائر 45 مليون نسمة ، المغرب 38 مليون، تونس 12 مليون نسمة أما ليبيا فيقدر عدد سكانها بحوالي 7 مليون نسمة فقط. ثم تأتي في المرتبة الثانية المغرب ثم تونس فالجزائر.

✓ بالنسبة لليبيا نلاحظ غياب إحصاء دقيق لتحويلات المهاجرين خصوصا من 2007 الى الوقت الحالي وهذا راجع في مجمله الى الأوضاع السياسية غير المستقرة بها.

هذه الفروقات الفردية بين الدول المدروسة يوحي بعدم تجانسها، وهذه ما سنبينه في الدراسة القياسية باستخدام نماذج البانل.

5- قياس أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا :

سنقوم في هذا العنصر من البحث بقياس أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 2000-2020 بالاعتماد على نماذج البانل

أولا: تحليل أولي لمتغيرات الدراسة:

سنقوم في هذا العنصر بتحليل أولي لمتغيرات الدراسة من حيث الارتباط والاستقرارية.

1. دراسة الارتباط بين المتغيرين:

سنقيس قوة واتجاه علاقة الارتباط بين المتغيرين بحساب معامل الارتباط بينهما.

جدول رقم 01: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

	GDP	Inflows
GDP	1.000000	0.815594
Inflows	0.815594	1.000000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.

يُظهر الجدول السابق وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين مؤشر النمو ومؤشر التحويلات المالية، فقيمة معامل الارتباط قريبة من 1 (0,81). وهذا يدل على أنه إذا زادت التحويلات المالية للمهاجرين فإن النمو الاقتصادي سيرتفع.

2. دراسة الاستقرارية: من الضروري قبل إجراء أي دراسة قياسية ضمان استقرارية المتغيرات المدروسة، وذلك عن طريق اختبار إستقراريتها بالاعتماد على العديد من الاختبارات ويعتبر اختبار جذر الوحدة اختبارا أساسيا لمعرفة استقرار السلسلة الزمنية موضوع الدراسة وتحديد درجة تكاملها لما لها من أهمية قصوى للوصول إلى نتائج سليمة وتجنبا لظاهرة الانحدار الزائف.

أ. دراسة استقرارية السلسلة GDP:

يمثل الجدول أدناه نتائج اختبار الاستقرارية للسلسلة عند المستوى (GDP) وبعد الفروق الأولى ((D(GDP)):

جدول رقم 02: نتائج اختبار الاستقرارية للسلسلة عند المستوى (GDP) وبعد الفروق الأولى ((D(GDP)

القيم تمثل الاحتمالات (Prob)	النموذج 1 (بدون حد ثابت ولا اتجاه عام)		النموذج 2 (بحد ثابت وبدون اتجاه عام)		النموذج 3 (بحد ثابت وباتجاه عام)	
السلسلة	GD	D(GD	GD	D(GD	GD	D(GD
اختبار LLC	0,99	0,01	0,11	0,66	0,99	0,94
اختبار Breitung	/	/	/	/	0,99	1,00
اختبار IPS	/	/	0,42	0,037	0,99	0,18
اختبار ADF	0,66	0,00	0,27	0,011	0,52	0,09
اختبار PP	0,98	0,00	0,31	0,007	0,91	0,08
اختبار Pesaran CIPS	0,1	0,1	0,1	0,01	0,1	0,01
نتيجة أغلب (أو كل) الاختبارات	غير مستقرة	مستقرة	غير مستقرة	مستقرة	غير مستقرة	غير مستقرة
نتيجة أغلب (أو كل) النماذج	**غير مستقرة عند المستوى ومستقرة بعد الفروق الأولى**					

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

يتبين من اختبارات الاستقرارية السابقة إلى أن أغلب النتائج تشير إلى أن السلسلة **GDP** غير مستقرة عند المستوى، ومستقرة بعد الفروق الأولى، فتكون متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

ب. دراسة استقرارية السلسلة inflows: يمثل الجدول أدناه نتائج اختبار الاستقرارية للسلسلة عند المستوى (inflows) وبعد الفروق الأولى ((D(inflows)):

جدول رقم 03: نتائج اختبار الاستقرارية للسلسلة عند المستوى (inflows) وبعد الفروق الأولى ((D(inflows)):

القيم تمثل الاحتمالات (Prob)	النموذج 1 (بدون حد ثابت ولا اتجاه عام)	النموذج 2 (بحد ثابت وبدون اتجاه عام)	النموذج 3 (بحد ثابت وباتجاه عام)

السلسلة	Inflows	D(inflows)	Inflows	D(inflows)	Inflows	D(inflows)
اختبار **LLC**	0,99	0,00	0,23	0,00	0,09	0,00
اختبار **Breitung**	/	/	/	/	0,37	0,00
اختبار **IPS**	/	/	0,64	0,00	0,49	0,00
اختبار **ADF**	0,74	0,00	0,55	0,00	0,62	0,00
اختبار **PP**	0,76	0,00	0,03	0,00	0,60	0,00
اختبار **Pesaran CIPS**	0,1	0,01	0,05	0,1	0,1	0,1
نتيجة أغلب (أو كل) الاختبارات	غير مستقرة	مستقرة	غير مستقرة	مستقرة	غير مستقرة	مستقرة
نتيجة أغلب (أو كل) النماذج	**غير مستقرة عند المستوى ومستقرة بعد الفروق الأولى**					

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

يتبين من الاختبارات السابقة أن أغلب النتائج تشير إلى أن السلسلة inflows غير مستقرة عند المستوى، ومستقرة بعد الفروق الأولى، فتكون متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

ثانيا: قياس أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي:

سنخصص هذا العنصر لقياس أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في عينة من بلدان شمال إفريقيا.

1. **تحديد النموذج المناسب لبيانات البانل المدروسة:**

سنقوم أولا بالمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج الأثار الثابتة (FEM)، ثم بين نموذج الأثار الثابتة (FEM) ونموذج الأثار العشوائية (REM).

المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج الأثار الثابتة (FEM):

نعتمد على اختبار فيشر للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج الأثار الثابتة (FEM). ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 04: نتائج اختبار فيشر للمفاضلة بين نموذج (PRM) ونموذج (FEM).

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: EQ01
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	357.903702	(4,99)	0.0000
Cross-section Chi-square	287.522017	4	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.

بما أن $F_3 = 357{,}9 > F_{4,99}^{0,05} = 2{,}47$ (و Prob< 0,05)، فإنا نرفض الفرضية H_0^3 عند مستوى المعنوية 0,05، ومنه فالنموذج الأنسب هو نموذج الأثار الفردية الثابتة.

أ. **المفاضلة بين نموذج الأثار الثابتة (FEM) ونموذج الأثار العشوائية (REM):**

نعتمد على اختبار هوسمان (H) للمفاضلة بين نموذج الأثار الثابتة (FEM) ونموذج الأثار العشوائية (REM). نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 05: نتائج اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذج FEM وREM

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: EQ01
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	1.581985	1	0.2085

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.

بما أن $H = 1{,}58 < \chi^2_{0,05}(1) = 3{,}84$ (و Prob> 0,05)، فإنا نقبل الفرضية H_0 عند مستوى المعنوية 0,05، ومنه فالنموذج الأنسب هو نموذج الأثار العشوائية.

صلاحية النموذج: يتبين من التقدير أن النموذج يعاني من مشكل ارتباط ذاتي قوي للأخطاء $(R^2 > DW)$، وبما أن السلسلتين غير مستقرتان، فيجب اختبار التكامل المشترك بينهما لتجنب الوقوع في انحدار زائف.

2. **دراسة التكامل المشترك:** تبين من دراسة الاستقرارية أن السلسلتين المدروستين (GDP, INFLOWS) غير مستقرتين، ولهما نفس درجة التكامل (متكاملة من الدرجة الأولى)، ولذا سنقوم في هذا العنصر من البحث بدراسة التكامل المشترك بينها.

أ. **اختبارات التكامل المشترك بين السلسلتين (GDP, INFLOWS):** يمثل الجدول أدناه نتائج اختبارات التكامل المشترك للسلسلتين.

جدول رقم 06: نتائج اختبار اختبارات التكامل المشترك للسلسلتين GDP, INFLOWS

الاختبار	القيم تمثل الاحتمالات (Prob)	النموذج 1 (بدون حد ثابت ولا اتجاه عام)	النموذج 2 (بحد ثابت وبدون اتجاه عام)	النموذج 3 (بحد ثابت وباتجاه عام)
1- اختبار Pedroni	$Panel\ v-statistic$	0,93	0,08	0,00
	$Panel\ \rho-statistic$	0,57	0,05	0,13
	$Panel\ PP-statistic$	0,36	0,01	0,03
	$Panel\ ADF-statistic$	0,34	0,009	0,006
	$Group\ \rho-statistic$	0,86	0,54	0,64
	$Group\ PP-statistic$	0,24	0,16	0,92
	$Group\ ADF-statistic$	0,15	0,07	0,44
	نتيجة أغلب اختبارات Pedroni	بما أن الاحتمال (Prob) أكبر من 0,05 (لغالب الإحصائيات)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية (**لا توجد علاقة تكامل مشترك**)		
2- اختبار	إحصائية ADF	/	0,00	/
	نتيجة اختبار Kao	بما أن الاحتمال (Prob) أصغر من 0,05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية (**توجد علاقة تكامل**		

Kao		مشترك)		
-3 اختبار Johansen	r= ?	Trace test		
	None	0,53	0,049	0,01
	At most 1	0,77	0,205	0,002
نتيجة أغلب اختبارات Johansen	بما أن الاحتمال (Prob) أصغر من 0,05 للفرضية الصفرية الأولى (None) لغالب النماذج، فإنا نرفض فرضية عدم وجود أي علاقة تكامل مشترك. بما أن الاحتمال (Prob) أكبر من 0,05 للفرضية الصفرية الثانية (At most 1) لغالب النماذج، فإنا نقبل الفرضية الصفرية، أي **توجد علاقة تكامل مشترك واحدة**.			
نتيجة أغلب الاختبارات	**توجد علاقة تكامل مشترك**			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews.

نستنتج من هذه الاختبارات **وجود علاقة تكامل مشترك بين مؤشر النمو (GDP) ومؤشر التحويلات المالية للمهاجرين (INFLOWS)**. ولذا سنقوم بتقدير العلاقتين بين المؤشرين على المدى الطويل وعلى المدى القصير.

ب. **تقدير العلاقة على المدى الطويل**: تقدير العلاقة على المدى الطويل وفق نموذج الأثار الفردية*

أعطى النتائج التالية:

$$GDP = 8{,}67(10^{10}) + 7{,}48 * INFLOWS.$$
$$t. \quad (65{,}64) \qquad (25{,}37)$$
$$R^2 = 0{,}99 \quad DW = 0{,}97 \quad P(F) = 0{,}000 \quad n = 105.$$

➢ **دراسة صلاحية النموذج:**

- **اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء:**

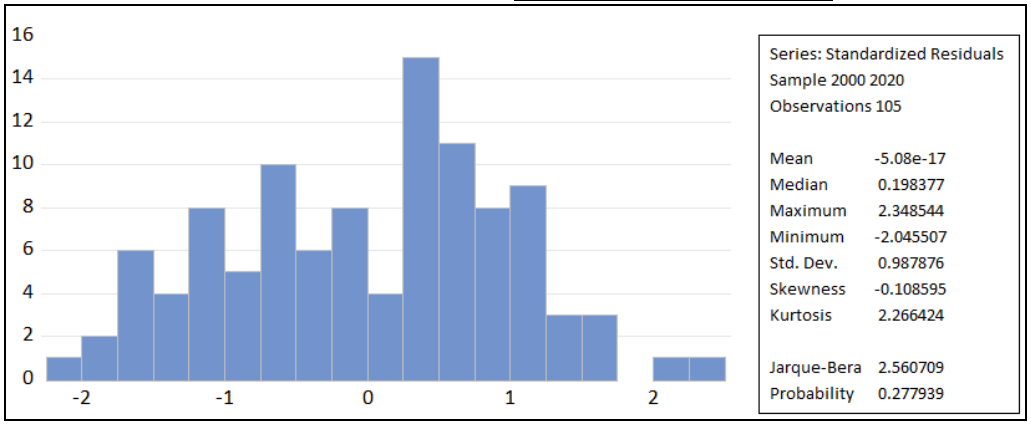

بما أن $P - value = 0{,}278 > \alpha = 0{,}05$، فإنا **نقبل** الفرضية الصفرية، وهذا ما يدل على أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

اختبار ارتباط المقاطع للأخطاء:

نتائج اختبار Pesaran CD موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 07: اختبار Pesaran CD لنموذج FEM

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	3.368716	10	0.9714
Pesaran scaled LM	-1.482800		0.1381
Bias-corrected scaled LM	-1.607800		0.1079
Pesaran CD	0.624381		0.5324

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية اختبار Pesaran CD (0,53) أكبر من 0,05، مما يعني قبول الفرضية الصفرية، أي عدم وجود مشكل ارتباط المقاطع للأخطاء.

- **دراسة استقرارية سلسلة بواقي التقدير (ec):** يمثل الجدول أدناه نتائج الاختبار لـ ec:

جدول رقم 08: اختبار استقرارية سلسلة البواقي (ec)

القيم تمثل (P-value)	النموذج 1 (بدون حد ثابت ولا اتجاه عام)	النموذج 2 (بحد ثابت وبدون اتجاه عام)	النموذج 3 (بحد ثابت وباتجاه عام)
اختبار **LLC**	0,00	0,00	0,34
اختبار **Breitung**	/	/	0,99
اختبار **IPS**	/	0,07	0,16
اختبار **ADF**	0,00	0,09	0,20
اختبار **PP**	0,00	0,04	0,51
نتيجة الاختبارات	**مستقرة**	**مستقرة**	**غير مستقرة**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews .

بما أن الاحتمال (Prob) أصغر مستوى المعنوية في أغلب النماذج، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على وجود جذر الوحدة، وبالتالي **فسلسلة بواقي التقديرec مستقرة**. فيتبين من هذه الاختبارات أن النموذج صالح من الناحية القياسية، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه للتفسير العلاقات بين المتغيرات.

ج. تقدير العلاقة على المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ – ECM):

تقدير العلاقة في المدى القصير أعطى النتائج التالية:

$$D(GDP) = 3{,}07(10^9) + 0{,}82 * D(INFLOWS) - 0{,}084 * EC(-1)$$
$$t \qquad (13{,}4) \qquad (2{,}11) \qquad (-3{,}14)$$
$$R^2 = 0{,}56 \quad DW = 1{,}73 \quad P(F) = 0{,}000 \quad n = 100$$

يتبين من تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن معامل EC(-1) سالب و معنوي عند مستوى المعنوية $(\alpha = 5\%)$، و بالتالي فنموذج تصحيح الخطأ مقبول. وهو يفسر بقوة الإرجاع نحو التوازن. ويتضح لنا من هذا المعامل أنه عندما ينحرف GDP في المدى القصير في الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل تقريبا 9% من هذا الانحراف في الفترة (t). أي أن الاختلال في التوازن يصحح كل سنة بمقدار 9%.

➢ **دراسة صلاحية النموذج:**

- **اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء:**

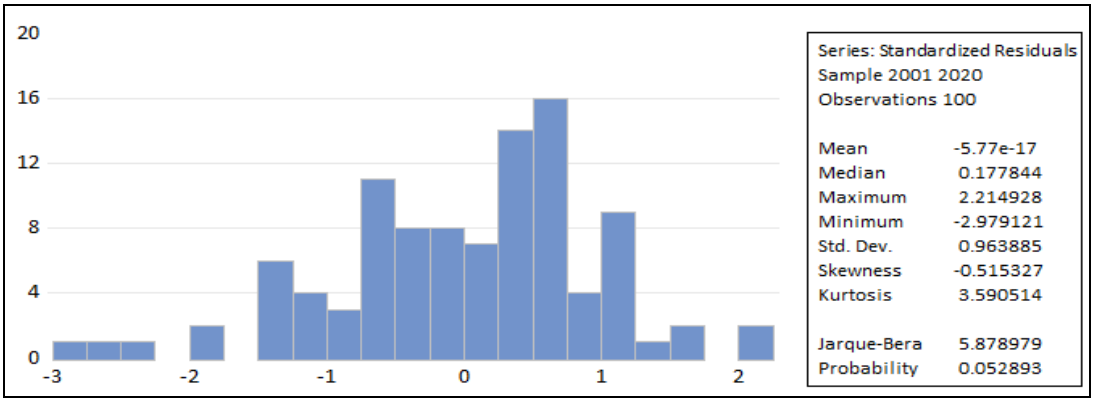

بما أن $P-value = 0{,}053 > \alpha = 0{,}05$، فإنا **نقبل** الفرضية الصفرية، وهذا ما يدل على أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

- **اختبار ارتباط المقاطع للأخطاء:**

نتائج اختبار Pesaran CD موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم9: اختبار Pesaran CD للنموذج الديناميكي

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	3.295471	10	0.9736
Pesaran scaled LM	-1.499178		0.1338
Bias-corrected scaled LM	-1.630757		0.1029
Pesaran CD	0.305950		0.7596

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية اختبار Pesaran CD (0,75) أكبر من 0,05، مما يعني قبول الفرضية الصفرية، أي عدم وجود مشكل ارتباط المقاطع للأخطاء. يتبين من هذه الاختبارات أن النموذج صالح من الناحية القياسية، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه للتفسير العلاقات بين المتغيرات.

6 – النتائج ومناقشتها:

1.6– تحليل العلاقة على المدى الطويل (نموذج الأثار الفردية الثابتة):

انطلاقا من النتائج المتحصل عليها والمبينة في الجداول أعلاه واعتمادا على تقدير هذا النموذج يتبين أن:

- ✓ احتمال إحصائية فيشر أقل من 0.05 تدل على معنوية كلية للنموذج
- ✓ كل معلمات النموذج معنوية (P<0.05)
- ✓ معلمة الحد الثابت ذات إشارة موجبة وهي معنوية عند مستوى 0.05.

- ✓ قيمة معامل التحديد R^2 تساوي 0.99، وهي تنبئ بقوة تفسيرية كاملة للنموذج وتفيد أن المتغير المستقل بالنموذج والمتمثل في التحويلات المالية للمهاجرين (Inflows)، يفسر 99 % من التغييرات الحاصلة في المتغير التابع (النمو الاقتصادي)، وهي نسبة عالية جدا.
- ✓ معلمة التحويلات المالية للمهاجرين موجبة وهي معنوية، وتدل على أنه إذا زادت التحويلات المالية للمهاجرين بوحدة واحدة فإن هذا سيؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الخام) بـ 7.48 وحدة، وهي بذلك تمثل محدد مهم للنمو الاقتصادي بهذه البلدان، وهو ما تمليه النظرية الاقتصادية فعلى المدى البعيد تؤدي التحويلات المالية للمهاجرين إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

2.6– تحليل العلاقة على المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ ECM) :

انطلاقا من النتائج المتحصل عليها والمبينة في الجداول أعلاه واعتمادا على تقدير هذا النموذج يتبين أن:

- ✓ احتمال إحصائية فيشر أقل من 0.05 تدل على معنوية كلية للنموذج وهو مقبول.
- ✓ معلمة الحد الثابت ذات إشارة موجبة وهي معنوية عند مستوى 0.05.
- ✓ قيمة معامل التحديد R^2 تساوي 0,56 أي أن المتغير المستقل بالنموذج والمتمثل في التحويلات المالية للمهاجرين (Inflows) ، تفسر المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي بنسبة 56 % فقط وهي نسبة متوسطة عموما والباقي والذي يمثل نسبة44 % يعود لمتغيرات وعوامل أخرى لم تدرج في النموذج.
- ✓ معلمة التحويلات المالية للمهاجرين موجبة وهي معنوية ($P<0.05$)، ما يفسر وجود علاقة طردية مع النمو الاقتصادي (GDP)، فزيادة وحدة واحدة في التحويلات المالية للمهاجرين تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي بـ 0,82 وحدة.

3.6– تحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها:

يتبين لنا من تقدير العلاقتين (على المدى الطويل وعلى المدى القصير) أن النموذجين مقبولين، وهما يؤكدان على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشر النمو الاقتصادي (GDP) ومؤشر التحويلات المالية للمهاجرين الداخلة لبلدانهم الأصلية ممثلة في بلدان شمال إفريقيا وهي الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا ومصر.

كما يتضح وجود علاقة طردية بين التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا على المديين الطويل والقصير معا، حيث كان للتحويلات المالية للمهاجرين تأثير كبير على النمو الاقتصادي في المدى الطويل فزيادة وحدة واحدة في التحويلات المالية تؤدي الى ارتفاع النمو الاقتصادي ب 7,48 وحدة، بينما التأثير أضعف على المدى القصير حيث يرتفع النمو الاقتصادي بـ 0,82 وحدة عندما ترتفع التحويلات المالية للمهاجرين بوحدة واحدة.

كما تم قبول تحليل بيانات البانل وفق نموذج الأثار الفردية، وهذا ما يؤكد كذلك وجود فروقات فردية بين الدول المدروسة (الجزائر، ليبيا، مصر ، تونس، المغرب)، فقد تم رفض التجانس التام (النموذج التجميعي).

وهذه النتائج تدعمها قيمة معامل التحديد الذي نجده في نموذج المدى الطويل مرتفع ويقدر بـ 0.99، بينما في نموذج المدى القصير فهو متوسط ويقدر بـ 0.56. وهذه النتائج مقبولة اقتصاديا طالما انها تتوافق مع النظرية الاقتصادية ومع العديد من الدراسات السابقة فهي تساهم في دخول العملة الصعبة وتحسين المستوى المعيشي لعائلات المهاجرين ما له من آثار اجتماعية واقتصادية ملحوظة.

7- الخلاصة:

تعتبر العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي من أهم المواضيع التي استقطبت الكثير من الباحثين، فقد تناولت هذا الموضوع العديد من الدراسات والأبحاث، وتم التوصل إلى نتائج عديدة ومختلفة ومتباينة. فبالنسبة لدراستنا هذه والتي أخذنا فيها دراسة تأثير التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي بدول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا ومصر) خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2020، توصلنا إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشر النمو الاقتصادي ومؤشر التحويلات المالية للمهاجرين.

وقد كانت النتائج مقبولة اقتصاديا طالما أن التحويلات المالية للمهاجريين بالنسبة لدول شمال افريقيا ذات تأثير متوسط على المدى البعيد وهذا لأنها تحويلات مالية غير منظمة وغير مقننة بهذه الدول وغير محصاة في الكثير من المرات خصوصا اذا ما تم تحويل الأموال يدا بيد مثلما يحدث في الكثير من المرات خصوصا اذا كانت عائلات المهاجرين تقطن في مناطق نائية ومعزولة، ومن الملاحظ أيضا ان اقتصاديات دول شمال افريقيا تعتمد أساسا على العائدات النفطية أو عائدات السياحة ، وهذا ما يفسر تواضع مساهمة التحويلات المالية للمهاجرين، مع أنها تبقى مهمة خصوصا وأنها تساهم بشكل ما في دخول العملة الصعبة وزيادة معدلات النمو. ففي حالة زيادة تدفق تحويلات المهاجرين فمن المتوقع أن يكون لها مفعولا متزايدا وتأثيرا إيجابيا على الاقتصاد حيث تساهم في تحسين ميزان المدفوعات والتخفيف من حدة التقلبات الناتجة عن الأزمات المتتالية في أسعار النفط. فالنتائج المتوصل اليها تتوافق مع فرضيات الدراسة وتؤكد صحتها، أي أن للتحويلات المالية للمهاجرين تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي بالعينة المدروسة من دول شمال افريقيا.

بناءا على النتائج المتوصل إليها، يمكن تلخيص بعض التوصيات في النقاط التالية:

- اصلاح النظام المالي بهذه الدول من أجل الرفع من التحويلات المالية للمهاجرين نحو بلدانهم الاصلية، من خلال منح إعفاءات ضريبية وامتيازات وتفضيلات لفائدة المهاجرين لتحفيزهم على الاستثمار في بلدانهم الاصلية.
- وضع قنوات اتصال وربط دائمة بين المهاجرين وبلدانهم الأصلية بهدف التعريف بمناخ الاعمال والفرص المتاحة مع تحسين مناخ الاستثمار بهذه البلدان وتحفيز المهاجرين لاستثمار أموالهم ببلدانهم الاصلية.
- وضع الاستراتيجيات والسياسة المناسبة مع توفير الإمكانيات اللازمة واستغلال التكنولوجيا والمعرفة للاستفادة من أموال الجالية المتواجدة بالخارج لتسهيل عملية نقل الأموال على مستوى بنوك هذه الدول.

6- الإحالات وقائمة المراجع:

1. JIM CHAPPELOW .(2020 ,04 30) .*economic growth* من الاسترداد تم . Investopedia.
2. Jumana Mohammad Toufaili .(2019 ,03 01) .Impact of remittance on Lebanon economic growth .*International Journal of Economics, Commerce and Management United Kingdom*.
3. M Abduvaliev و ،R Bustillo .(2020 ,12 01) .Impact of remittances on economic growth and poverty reduction amongst CIS countries .*Post-Communist Economies*.546-525 الصفحات ،

4. المنظمة الدولية للهجرة. (05 06, 2022). تم الاسترداد من الموقع الرسمي للمنظمة الدولية للهجرة: https://www.iom.int
5. بثينة الأسمايي ادرري. (2015). *تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج: سياقها وتيرتها وآفاق تعزيزها*. الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية لشمال افريقيا مكتب شمال افريقيا.
6. رشا سيروب. (01 12, 2021). أثر التحويلات في النمو الاقتصادي في سورية. , 36(2). استرجع من .http://journal.damascusuniversity.edu.sy/index.php/ecoj/article/view/661 *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و السياسية*، صفحة 661.
7. روب موريس، و ترجمة هشام متولي. (1979). *النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة*. بيروت، لبنان: دار الطليعة للطباعة والنشر.

* نشير إلى أنه بعد تقدير ودراسة صلاحية نموذج الأثار الفردية العشوائية تبين أنه غير مقبول، فتم الانتقال إلى نموذج الأثار الفردية الثابتة، وهذا نظرا لأننا توصلنا عند المفاضلة بين النموذج التجميعي (PRM) ونموذج الأثار الثابتة (FEM) إلى أن هذا الأخير هو الأفضل.